ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Indicators of the Structure of the UAE Economy and their Effects on the Economic Strength for the Period (2010-2020): A Study in Geopolitics

Asst. prof. Dr khatab Saad Muhaimeed al-Jubouri

University of Tikrit / College of Arts
Department of Applied Geography

* *Corresponding author: E-mail* : aljobedrkatab976@tu.edu.iq

07701716403

***Keywords*:**
geographical bases,
economic structure,
population bases

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	5 Dec 2023
Received in revised form	20 Dec 2023
Accepted	24 Dec 2023
Final Proofreading	19 Mar 2024
Available online	21 Mar 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Economic indicators are of great importance in knowing the size of the state's economic power, as there is a direct relationship between economic resources and the state's political and strategic weight and the role of economic resources in terms of their quality and quantity and how they are harnessed to build the state's economy.

The diversity and growth of the state's economic sectors is one of the most important indicators of strength, through which the size of the economic strength can be known, as the UAE is one of the countries that seeks to develop its economic structure based on geographical foundations and available resources to enhance its national security and gain a comparative advantage for its economy in light of its connection to the global economic system. Geographical bases are among the basic elements in knowing the extent of the country's economic strength and its regional and international standing as a result of the economic advantages it provides to the country. In this regard, the natural, human, and economic foundations of the emirates will be addressed. Population foundations are the basis for knowing the economic strength of the state, as the population has a significant impact on the political weight of the state, and the size of the population alone was not the decisive factor in determining the strength of the state.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.31.3.2024.08

مؤشرات الهيكل الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2010-2020) (دراسة في الجيوبولتيك)

أ.م.د خطاب سعد محيميد/ جامعة تكريت-كلية الآداب-قسم الجغرافية التطبيقية

الخلاصة:

تعد المؤشرات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في معرفة حجم القوة الاقتصادية للدولة، اذ ان هناك علاقة مباشرة بين الموارد الاقتصادية ووزن الدولة السياسي والاستراتيجي ودور الموارد الاقتصادية من حيث نوعيتها وكميتها وكيفية تسخيرها لبناء اقتصاد الدولة.

ويؤدي تنوع ونمو قطاعات الاقتصاد للدولة من أهم مؤشرات القوة والتي يمكن من خلالها معرفة حجم القوة الاقتصادية إذ تعد دولة الامرات احد الدول التي تسعى لتطوير هيكلها الاقتصادي اعتمادا على المرتكزات الجغرافية والموارد المتاحة لتعزيز امنها الوطني واكتساب ميزة نسبية لاقتصادها في ظل الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي . تعد المرتكزات الجغرافية من العناصر الاساسية في معرفة مدى القوة الاقتصادية للدولة ومكانتها الاقليمية والدولية نتيجة لما توفره من مميزات اقتصادية للدولة. وفي هذا الصدد سيتم التطرق الى المرتكزات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لأمارات , و تعدُّ المرتكزات السكانية الأساس لمعرفة القوة الاقتصادية للدولة، إذ إن للسكان تأثير كبير في الوزن السياسي للدولة، كما إن حجم السكان وحده لم يكن عامل الحسم في تحديد قوة الدولة .

الكلمات المفتاحية : المرتكزات الجغرافية , الهيكل الاقتصادي , المرتكزات السكانية

المقدمة

يعد هيكل الاقتصاد من العناصر الأساسية الاكثر تأثيراً في قياس القوة الاقتصادية للدولة، لما يعطيه من نتائج تسهم في قياس حجم اقتصاد الدولة ومعرفة نقاط الضعف والقوة في الاقتصاد وكيفية معالجتها وفق السياسات التخطيطية التي تتخذها الدولة، والامارات احد الدول التي تسعى الى زيادة قوتها الاقتصادية من خلال التخطيط السليم الذي تنتهجه، وفضلاً عن ذلك تمتلك العديد من الموارد الطبيعية وأهمها النفط والغاز الطبيعي اللذان يمكنانها من تحقيق ما تخطط له في مجال الاقتصاد، بالإضافة الى امتلاكها موقع جغرافي وموقع بحري سهل اتصالها في العالم الخارجي من خلال التجارة الخارجية.

أولاً– مشكلة الدراسة

1- ماهي المرتكزات الجغرافية السياسية التي لها علاقة في نمو القوة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة ؟.
2- ما هو دور مؤشرات هيكل الاقتصاد في قياس حجم القوة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة من منظور الجيوبوليتيك؟.

ثانياً– فرضية الدراسة

1- إن للمركزات الجغرافية دورا كبيرا في نمو القوة الاقتصادية للإمارات.
2- أن لمؤشرات هيكل الاقتصاد دور كبير في قياس حجم القوة الاقتصادية وتعزيز قوتها الاقصادية على المستوى الاقليمي والدولي.

ثالثاً- أهداف الدراسة

1- ابراز تأثير المرتكزات الجغرافية في تطور القوة الاقتصادية للإمارات.

2- إظهار دور مؤشرات الهيكل الاقتصادي في قياس حجم القوة الاقتصادية.

رابعاً- أهمية الدراسة

نظراً لتأثير المرتكزات الجغرافية في زيادة حجم القوة الاقتصادية ولأهمية مؤشرات الهيكل الاقتصاد ودورها في حجم القوة الاقتصادية فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مرتكزات بناء القوة الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة لاسيما وان القوة الاقتصادية تشكل اليوم اهم مؤشر في معادلة القوة الشاملة للدولة.

خامساً- منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي للقوة في الجغرافية السياسية من أجل معرفة تأثير مؤشرات هيكل الاقتصاد ودورها في القوة الاقتصادية معتمدين على بيانات وزارة شؤون مجلس الوزراء الاماراتية المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، فضلاً عن بيانات وزارة الاقتصاد الامارتية.

الفصل الاول: المرتكزات الجغرافية للقوة الاقتصادية للأمارات

تمهيد:

تعد المرتكزات الجغرافية من العناصر الاساسية في معرفة مدى القوة الاقتصادية للدولة ومكانتها الاقليمية والدولية نتيجة لما توفره من مميزات اقتصادية للدولة. وفي هذا الصدد سيتم التطرق الى المرتكزات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لأمارات

المبحث الاول : المرتكزات الطبيعية للقوة الاقتصادية لدولة الامارات.

اولاً: الخصائص الموقعية

يعد الموقع الجغرافي من اهم عناصر قوة الدولة على المستوى الاقليمي والدولي لما له من اهمية نسبية في تحديد شخصية الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية.

1- الموقع الجغرافي والفلكي

تقع دولة الإمارات في القسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي وتحتل الجانب الشرقي من شبة الجزيرة العربية وتشرف على خليجين مهمين استراتيجيا هما خليج عُمان والخليج العربي. (الصايغ:2011:11) اما الموقع بالنسبة لقارة اسيا ذا تقع في الجزء الجنوبي الغربي من القارة. اذ تمتد بين دائرتي عرض(22ْ-26,5ْ) شمالاً وخطي طول (51ْ-56,5ْ)شرق خط غرينتش كما موضح في الخريطة(1)

وقد منح الموقع الجغرافي لدولة الأمارات العربية المتحدة اهمية كبيرة في المجال التجاري والاستراتيجي والتي تتمثل في خطوط النقل والتجارة البحرية كذلك قربها من مضيق هرمز الذي يمثل المعبر الرئيس

لصادرات النفط الخام من حوض الخليج العربي النفطي الى اسواق الاستهلاك العالمية اذ يتدفق منه مايقارب 20 مليون برميل يوميا من امدادات النفط الخام العالمي لعام 2020.

الخريطة(1) الموقع الجغرافي والفلكي لدولة الامارات العربية المتحدة

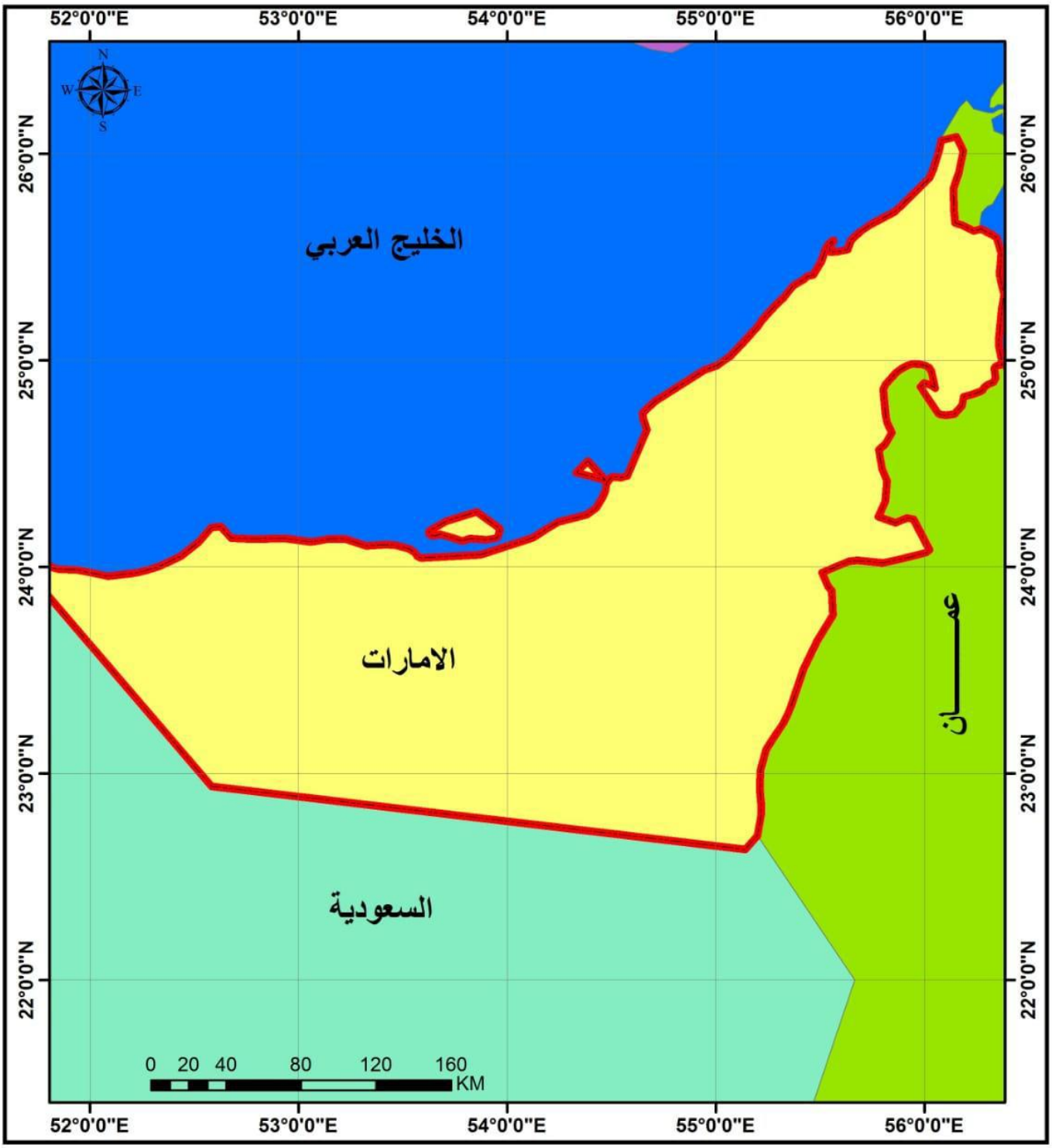

المصدر: بالاعتماد على الخريطة السياسية للوطن العربي وبمقياس1/1000000 برنامجARC GIS10.3

3- الموقع بالنسبة لدول الجوار

يشكل الموقع بالنسبة لدول الجوار اهم عوامل التفاعل السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية، اذ تقع الامارات مكان القلب في الخليج العربي، يحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي ومن الغرب قطر والسعودية، ومن الجنوب سلطنة عُمان والسعودية ومن الشرق خليج عُمان(أبو العلا: 1988:85) وكما موضح في الخريطة(2)

3- الموقع البحري

تمتلك دولة الامارات العربية المتحدة واجهتين بحريتين على خليجين مهمين هما الخليج العربي من جهة الشمال والشمال الغربي وخليج عُمان من جهة الشرق إذ يبلغ طولهما 900كليومتر(بريس ليمتد: 1999:399) ، جعلها تتمتع بموقع ساحلي مهم من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، إذ استفادت من البحر في المواصلات والاتصال الحضاري مع شعوب العالم ومصدراً للقوة الاقتصادية من خلال التجارة البحرية، وإن لهذا الموقع ابعاد جيوبوليتيكية بناءة لها محلياً من حيث انعكاساته الحضارية والاقتصادية، واقليمياً كبعد استراتيجي يعزز امنها القومي اقليميا، ودولياً من خلال تقوية الروابط والعلاقات الدولية. وكما هو موضح في الخريطة (3)

ثانياً- المساحة

تبلغ مساحة الامارات 77700كيلومتر مربع، أما مساحة الجزر فتبلغ 83600كليومتر مربع (Norman: 1963:408) وهي تعد من الدول صغيرة المساحة وفق تصيف نورمان باوندز (الحمادي :1997 :254) وأما في مجال تأثير الوزن السياسي بالمساحة فإن معطيات المساحة قد مكنتها من قوة اقتصادية كبيرة، وضعتها في مصاف الدول ذات النمو السريع من حيث المستوى الحضاري والاقتصادي، وتحقيق ذلك بفعل الاستغلال الامثل لثروات البلاد وبما يكفل تلبية حاجات الدول الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني: المرتكزات البشرية والاقتصادية للقوة الاقتصادية لدولة الامارات العربية

أولاً: المرتكزات السكانية

تعدُّ المرتكزات السكانية الأساس لمعرفة القوة الاقتصادية للدولة، إذ إن للسكان تأثير كبير في الوزن السياسي للدولة، كما إن حجم السكان وحده لم يكن عامل الحسم في تحديد قوة الدولة فاعتبارات نسبة النوع هي الأخرى يجب أن يكون لها وزنها الفعلي وأن تفاعل الفئات والطبقات السكانية يؤثر بشكل إيجابي وسلبي على الدولة (بريس ليمتد: 1999:399)

1:حجم السكان

يعد حجم السكان من المرتكزات الاساسية في معرفة قوة الدولة بشكل عام والقوة الاقتصادية بشكل خاص، وذلك فإنه كلما كان عدد السكان كبير يعطي الدولة ميزه دفاعية اضافة إلى الميزة الاقتصادية من خلال الايدي العاملة التي تعمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إذ يتبين من خلال الجدول (1)

بلغ عدد السكان لعام 2010 (8,264,070 مليون نسمة) في حين بلغ عدد السكان لعام 2015(8,938,974مليون نسمة)، وأمّا عام2019 فقد مثل اعلى نسبة في عدد السكان إذ بلغت (9,503,738 مليون نسمة) وأمّا في عام 2020 فقد بلغ عدد السكان (9,282,410مليون نسمة). فيما بلغ عدد السكان لعام 2021 (9,890,402)مليون نسمة

جدول (1) عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة 2010-2021

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
2010	8,264,070	2016	9,121,167
2011	8,394,019	2017	9,304,277
2012	8,526,425	2018	9,366,828
2013	8,661,345	2019	9,503,738
2014	8,798,841	2020	9,282,410
2015	8,938,974	2021	9,890,402

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/

شكل (1) عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة 2010-2021

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (1).

2: التركيب النوعي

ويقصد به تقسيم السكان إلى ذكور وإناث إذ الأساس في الذي ترتكز علية الدولة هو نوع السكان من حيث الذكور والإناث في معرفة احتياجات كل منهم والدور الذي يؤديه مثل النشاط الاقتصادي و الاجتماعي إذ إن الزيادة في نسبة الذكور عن الاناث في الدولة تؤدي إلى زيادة العاملين في الزراعة

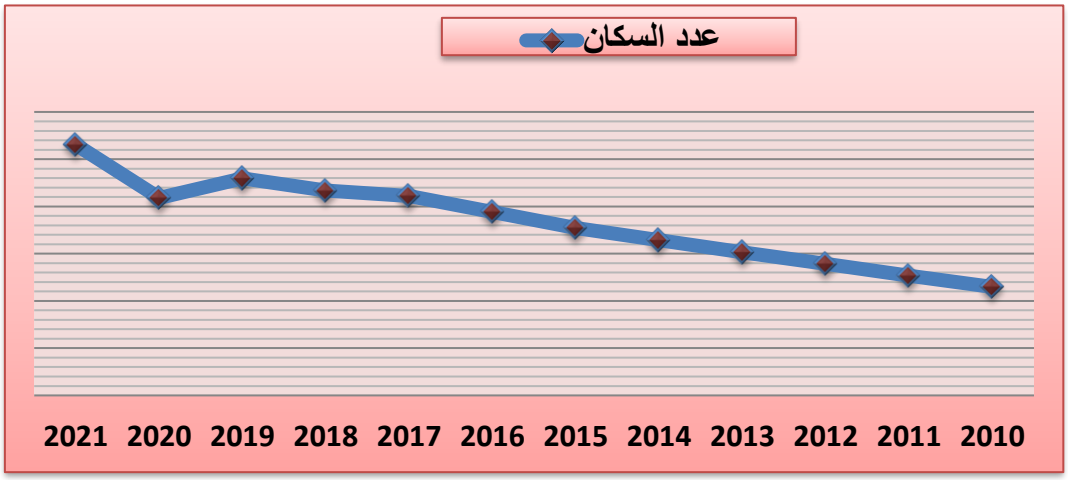

والصناعة كما هو الحال لسكان الامارات إذ يتفوق اعداد الذكور عن الإناث بنسب كبيرة وكما هو

موضح في الجدول (2) إذ يتبين إن هناك فرقا كبيرا بين اعداد الذكور والإناث خلال مدة الدراسة، فقد بلغ عدد الذكور عام 2010 (6,161,820مليون نسمة) وبنسبة(74,5%) في حين بلغ عدد الإناث (2,102,250مليون نسمة) (25,5%)، وأما عام 2015 يمثل اعلى اعداد الذكور خلال المدة2010-2020 فقد بلغ عدد الذكور (6,589,518 مليون نسمة) وبنسبة(73,7%) أما اعداد الإناث فقد بلغ(2,349,456مليون نسمة) وبنسبة(26,3%) فيما بلغ عدد الذكور لعام 2019 (6,302,724مليون نسمة) وبنسبة(66,3%)في حين بلغ عدد الإناث (3,201,014مليون نسمة)وبنسبة(34,7)،في حين بلغ عدد الذكور 2020(6,468,460مليون نسمة) وبنسبة(69,6%)، بينما تراجع اعداد الإناث وللعام نفسة ليبلغ (2,813,950 مليون نسمة) وبنسبة(31,4%) ويرجع سبب هذا التراجع ارتفاع عدد الوفيات إلى تفشي جائحة كورونا وعودة الكثير من الايدي العاملة الى دولهم تلك السنة.

الجدول(2) عدد الذكور والإناث ونسبة النوع للمدة 2010-2020

السنة	ذكور	النسبة %	إناث	النسبة%
2010	6,161,820	74,5	2,102,250	25,5
2011	6,244,663	74,3	2,149,356	25,7
2012	6,328,827	74,2	2,197,598	25،8
2013	6,414,337	74	2,247,008	26
2014	6,501,224	73,8	2,297,617	26,2
2015	6,589,518	73,7	2,349,456	26,3
2016	6,298,294	69	2,822,873	31
2017	6,415,942	68,9	2,888,335	32,1
2018	6,297,662	67,2	3,069,166	33,8
2019	6,302,724	66,3	3,201,014	34,7
2020	6,468,460	69,6	2,813,950	31,4

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/

شكل(2) عدد الذكور والإناث ونسبة النوع للمدة 2010– 2020

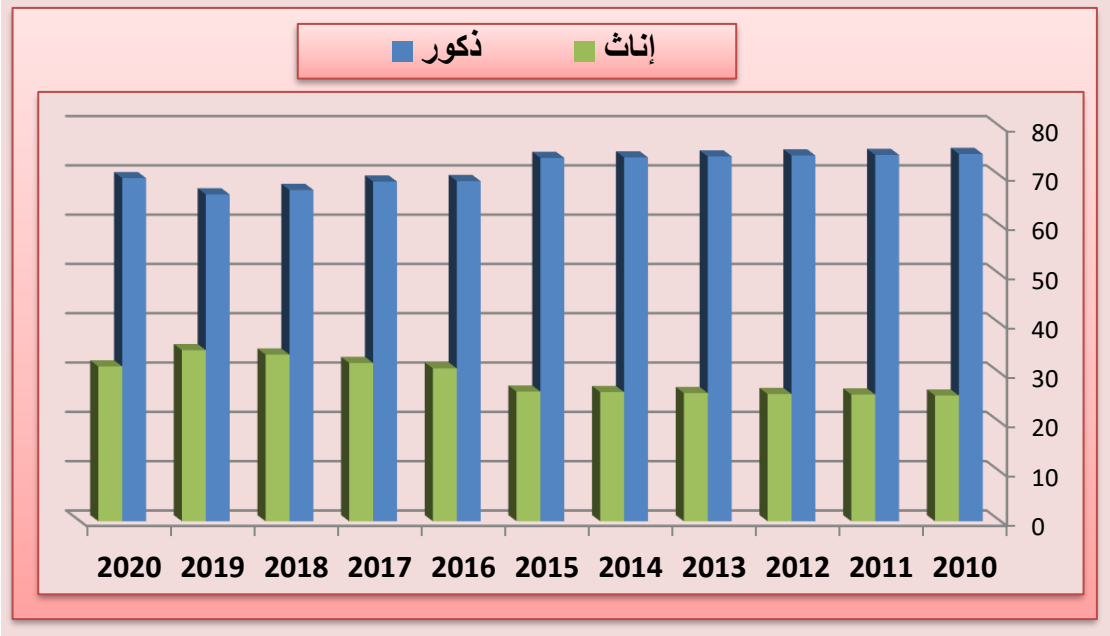

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (2).

ثانيا– المرتكزات الاقتصادية

تعد المرتكزات الاقتصادية من ابرز المرتكزات الجغرافية في معرفة القوة الاقتصادية للدولة، إذ إن هناك علاقة مباشرة بين الموارد الاقتصادية ووزن الدولة السياسي ، ودور الموارد الاقتصادية من حيث نوعها وكميتها وكيفية توظيفها لبناء اقتصاد الدولة، وفيما يأتي اهم المرتكزات الاقتصادية للأمارات

1–المساحات الزراعية

تسعى الإمارات لتحقيق تطور كبير ومميز في قطاع الزراعة وبصفة خاصة في مجال إنتاج الغذاء، وتهدف الامارات في إطار خططها للتنمية الزراعية إلى اصلاح الاراضي الزراعية للمواطنين وتوزيعها عليهم مجاناً، ومنحهم ضمانات مالية وقروضاً لشراء المعدات ولأسمدة والبذور(عبد المنعم: 2008:107

إذ يتبين من خلال الجدول(3) إن الامارات حظيت بكميات إنتاج جيدة من المحاصيل الزراعية، إذ بلغت اعلى كمية انتاج للمحاصيل الحقلية في عام 2010(1,664,003)مليون طن، في حين بلغت كمية الإنتاج لعام 2011(744,558)الف طن وهي بالمرتبة الثانية، فقد تراجعت كميات الانتاج في عام 2012 لتصل إلى (187,116) الف طن، وأمَّا عام 2015 فقد بلغت كمية الإنتاج فيه (447,108)الف طن، في حين بلغت كمية الانتاج في عام 2017(645,282) الف طن، وأمَّا عام 2019 فقد بلغت كمية الإنتاج فيه(579,785)،فيما بلغت كمية الإنتاج في عام 2020(476,958) الف طن.

ومن الملاحظ إن كميات إنتاج الخضراوات اخذت بالزيادة خلال سنوات الدراسة ويرجع سبب ذلك الى التطور الكبير في زراعة ذلك النوع من المحاصيل الزراعية بسبب استعمال الآلات الزراعية المتطور ودعم العاملين في ذلك المجال من الزراعة.

وأمَّا إنتاج الفواكه فقد بلغت اعلى كمية انتاج في عام2016(445,646) الف طن، في حين جاء عام 2020 في المرتبة الثانية إذ بغت كمية الإنتاج(394,585) الف طن، وأمَّا في عام 2015 فقد بلغت كمية الإنتاج(367,700) الف طن، في حين بلغت كمية الإنتاج في عام 2010(296,082) الف طن وهنا يمكن القول ان الامارات العربية المتحدة تسعى بسياساتها الاقتصادية الى تحقيق اعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق امن غذائي يتناسب مع مكانتها وقوتها الاقتصادية.

الجدول(3)كمية الإنتاج الزراعية للمحاصيل الحقلية والخضراوات والفواكه(2010 –2020)

السنة	إنتاج المحاصيل الحقلية (طن)	انتاج الخضراوات (طن)	إنتاج الفواكه (طن)
2010	1,664,003	148,878	296,082
2011	744,558	151,861	262,792
2012	187,116	152,192	306,162
2013	193,052	133,039	293,042
2014	538,927	169,499	190,796
2015	447,108	172,079	367,700
2016	506,677	156,137	445,646
2017	645,282	226,108	368,248
2018	467,903	246,523	376,347
2019	579,785	304,474	382,588
2020	476,958	336,580	394,585

المصدر: وزارة التغير المناخي والبيئة ، البيانات المفتوحة https://www.moccae.gov.ae/ar/open-data.aspx

2- القطاع الصناعي

تعد الصناعة من أهم المرتكزات الاقتصادية التي تسهم بشكل كبير في القوة الاقتصادية للدولة، ويتكون القطاع الصناعي من الصناعات التحويلة والصناعات الاستخراجية، وفي الإمارات تتفوق الصناعات الاستخراجية بسبب توفر كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز والتي تعد المصدر الرئيسي للتمويل في الأمارات.

أ- الصناعات الاستخراجية

تعتمد الصناعات الاستخراجية في الامارات على ما موجود في باطن الأرض من موارد طبيعية متمثلة بالنفط والغاز.

1- احتياطي وإنتاج النفط الخام والمساهمة في الناتج المحلي

تمتلك الامارات العربية احتياطي مؤكد كبير من مصادر الطاقة الأحفوري من النفط الخام وبنسبة 7% من الاحتياط العالمي لعام 2020 و9% من احتياطي اوبك وهو من أهم دعائم القوة الاقتصادية لها، إذ تمتلك كمية احتياطي من النفط تقدر بـ(97,8) مليار برميل، ما عدى عام 2020 الذي بلغت فيه كمية الاحتياطي (107) مليار برميل استنادا الى بيانات برتش بتروليوم, اذ تأتي بالمرتبة السادسة عالمياً، وأمَّا من حيث انتاج النفط فهي ثالث دولة منتجه عالميا بعد المملكة العربية السعودية والعراق ويعد اهم مصادر الدخل القومي للأمارات العربية واهمية ذلك لتمويل التنمية الاقتصادية فيها, وعامل حاسم في مجال الضغط السياسي العالمي كون النفط الخام يشكل محرك السياسة العالمية في العلاقة بين منتجي النفط ومستهلكيه . لقد شكلت الصناعة النفطية نقطة تحول جيوبوليتيكي للاقتصاد الاماراتي وعاملا مصيريا في بناءه. فقد بلغت اعلى كمية انتاج خلال مدة الدراسة في عام 2016 إذ بلغ (3,088,2) الف برميل يومياً، بينما يأتي عام 2019 في المرتبة الثانية إذ بلغت كمية الإنتاج (3,058) الف برميل يومياً، في حين يأتي عام 2018 في المرتبة الثالثة إذ بلغت كمية الإنتاج فيه(3,007,2) الف برميل يومياً، وأمَّا من حيث مساهمة النفط والغار في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت اعلى نسبة من المساهمة في عام 2019 إذ بلغت(119,765) مليون دولار، في حين يأتي عام 2016 إذ بلغت مساهمة النفط والغاز(117,729) مليون دولار، بينما يأتي عام 2018 في المرتبة الثالثة إذ بلغت مساهمة النفط والغاز(116,754) مليون دولار، فيما بلغت مساهمة النفط والغاز في عام 2010(90,141) مليون دولار إذ تعتبر اقل مساهمة في الناتج المحلي خلال مدة الدراسة، أمَّا في عام 2011 فبلغت مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي (100,746) مليون دولار بزيادة قدرها (10,605) مليون دولار، ويرجع سبب زيادة مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة إلى التطور الكبير والمستمر في الصناعات الاستخراجية. ومما تقدم نستنتج إن للنفط اهمية كبيرة في القوة الاقتصادية للأمارات.وكما مبين في جدول (4).

الجدول(4) كمية احتياطي وانتاج النفط ومساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات للمدة 2010-2020

السنة	احتياطي النفط مليار برميل	إنتاج النفط ألف برميل يومياً	مساهمة النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي/ مليون دولار
2010	97,8	2,324	90,141

2011	97,8	2,564	100,746
2012	97,8	2,652	105,564
2013	97,8	2,797	108,951
2014	97,8	2,794	109,088
2015	97,8	2,988,9	114,740
2016	97,8	3,088,2	117,729
2017	97,8	2,967	113,962
2018	97,8	3,007,2	116,754
2019	97,8	3,058	119,765
2020	107	2,780,4	112,535

المصدر: 1- المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/

2- التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) لعام 2007 ،2013،2016،2020،الكويت، ص35-37-46-34

شكل(4) مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات للمدة 2010-2020

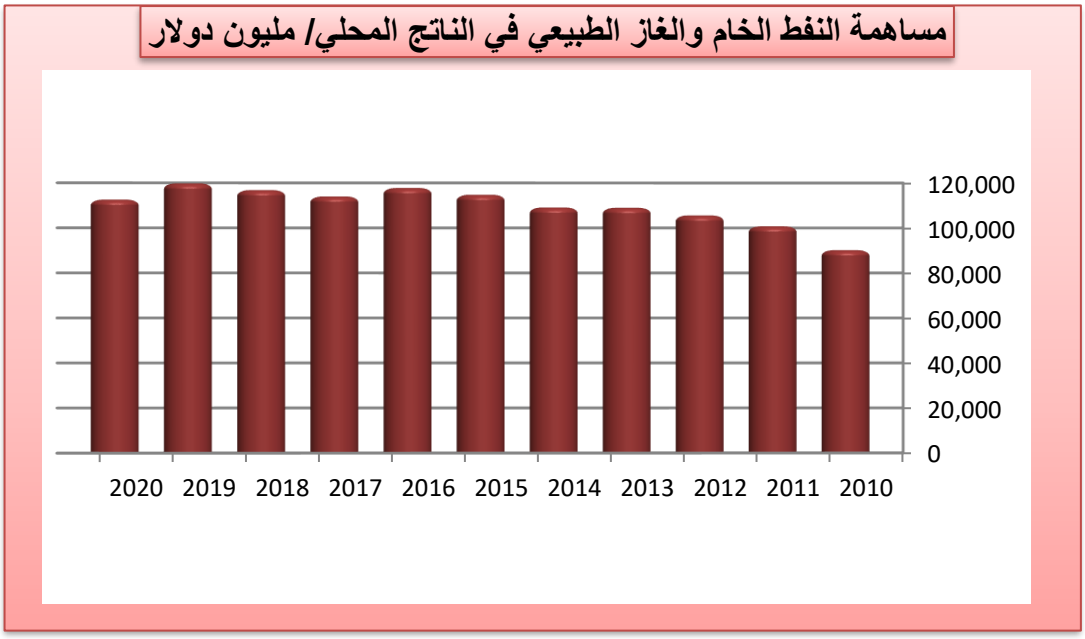

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (4).

2- إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي

إن الغاز الطبيعي ذو أهمية كبيرة في القوة الاقتصادية للإمارات، إذ تحظى الامارات بكميات جيدة على مستوى احتياطي وإنتاج الغاز الطبيعي.

إذ يتبين من خلال الجدول(5) إن الامارات تحظى بكمية احتياطي ثابتة من الغاز الطبيعي إذ يبلغ (6091) مليار متر مكعب، ماعدا عام 2020الذي زادت فيه كمية الاحتياطي الى(7730) مليار متر مكعب، أمَّا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي فقد جاء عامي 2016 و 2017 (59,5) مليار متر مكعب ، فيما جاء عام 2015 في المرتبة الثانية إذ بلغت كمية الإنتاج (58,6) مليار متر مكعب، إمَّا في المرتبة الثالثة فقد جاء عامي 2018و2019 بلغت كمية الإنتاج فيهم (58) مليار متر مكعب، في حين بلغت كمية الإنتاج في عام 2020 (55,4) مليار متر مكعب، بينما بلغت كمية الانتاج في عام 2013 (53,2) مليار متر مكعب، في حين بلغت كمية الإنتاج في عام 2012(52,9) مليار متر مكعب، أمَّا في عام 2010 فقد بلغت ادنى كمية إنتاج إذ مثلت (50) مليار متر مكعب.

الجدول(5) كمية احتياطي وانتاج الغاز الطبيعي للإمارات للمدة2010-2020

السنة	انتاج الغاز (مليار متر مكعب في السنة)	احتياطي الغاز (مليار متر مكعب)
2010	50	6091
2011	51	6091
2012	52,9	6091
2013	53,2	6091
2014	52,9	6091
2015	58,6	6091
2016	59,5	6091
2017	59,5	6091
2018	58	6091
2019	58	6091
2020	55,4	7730

1-BP Statistical Review of World Energy, data for 70 years, 2021, P36

2-التقارير السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) لعام 2007 ،2013،2016،2020،الكويت، ص39-43-35-38 .

ب-الصناعات التحويلية

إن للصناعات التحويلية أهمية بارزة في القوة الاقتصادية للدولة وإن الدول الصناعية تمتلك زمام المبادرة في العلاقات الدولية.

إذ يتبين من خلال الجدول (6) أن الصناعات التحويلية تطورت بشكل مستمر خلال مدة الدراسة الأمر الذي جعلها تحتل مكانه مهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت اعلى نسبة من الناتج المحلي عام 2020 إذ بلغت (9,7%)، وأمَّا في المرتبة الثانية فقد جاء عام 2017 إذ بلغت النسبة(9,2%)، في حين جاء عام 2016في المرتبة الثالثة إذ بلغت النسبة (9,0%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وأمَّا من حيث مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت اعلى قيمة في عام 2018 إذ بلغت (36,874)مليون دولار، في حين جاء عام 2019 في المرتبة الثانية إذ بلغ قيمته (36,661) مليون دولار، فيما جاء عام 2017 في المرتبة الثالثة إذ بلغت قيمة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (35,300) مليون دولار.

الجدول(6) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات للمدة 2010-2020

السنة	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
2010	23,037	7.9
2011	27,012	7.7
2012	28,724	7.7
2013	29,377	7.5
2014	31,298	7.8
2015	31,635	8.8
2016	32,078	9.0
2017	35,300	9.2
2018	36,874	8.7
2019	36,661	8.8
2020	34,752	9.7

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/

شكل(5) مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات للمدة 2010-2020

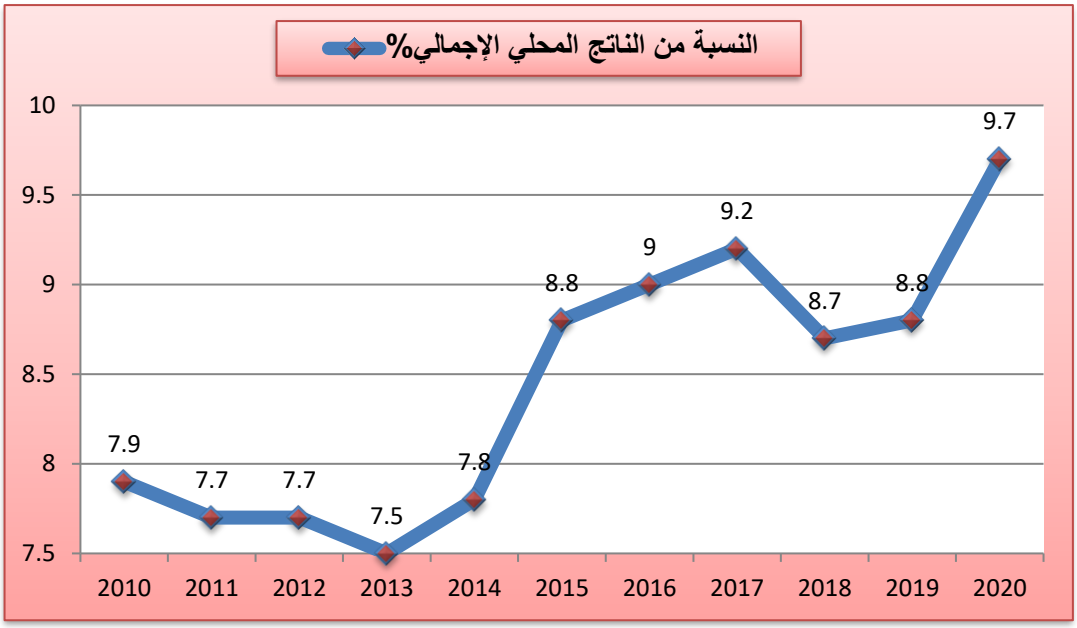

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (6).

ونستنتج مما تقدم أن للمرتكزات الجغرافية اثر كبير في القوة الاقتصادية للإمارات، إذ تسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية والاقليمية في الساحة الدولية لما تمتلكه من موقع استراتيجي وموقع بحري الأمر الذي اسهم في اتصالها في الاسواق العالمية، فضلاً عن امتلاكها كميات كبيرة من احتياطي النفط والغاز الطبيعي اللذان يساهمن في بشكل كبير في زيادة قوتها الاقتصادية.

الفصل الثاني : مؤشرات هيكل الاقتصاد وآثرها في القوة الاقتصادية للإمارات

تمهيد:

تستخدم العديد من دول العالم المؤشرات الاقتصادية لقياس التغير النسبي في حجم الاقتصاد على مدار السنة، فضلاً عن معرفة حجم القوة الاقتصادية وتطورها، وذلك لتحقيق دوراً فعالاً في الساحة الدولية. وسيتم التطرق في هذا الفصل الى مؤشرات هيكل الاقتصاد الاماراتي.

1- مؤشر التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم مؤشرات الاقتصاد والتي يمكن من خلالها معرفة حجم القوة الاقتصادية، فضلاً عن كونها المصدر الأساس في سير عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر التمويل الاساسي.

إذ يتبين من خلال الجدول(7) أن الامارات لا تعاني من العجز في الميزان التجاري فصادرات الامارات متفوقة على الواردات الأمر الذي جعل منها دولة ذات قوة اقتصادية تحظى بمكانه مهمة على المستويين الاقليمي والدولي. إذ بلغ اعلى قيمة للميزان التجاري في عام 2018 إذ بلغ (59,025) مليار دولار، في حين جاء عام 2012 في المرتبة الثانية إذ بلغ (58,807) مليار دولار، فيما جاء عام

2013 في المرتبة الثالثة إذ بلغ (58,562)مليون دولار، فيما بلغت ادنى قيمة للميزان التجاري في عام 2010 إذ بلغ (3,617) مليون دولار.

وأمَّا من حيث الصادرات ونصيب الفرد منها فقد جاء عام 2019 في المرتبة الاولى إذ بلغت قيمتها (404,046) مليون دولار فيما بلغ نصيب الفرد منها(42.5) الف دولار، جاء عام 2014 في المرتبة الثانية إذ بلغت قيمتها (401,367)مليون دولار في حين بلغ نصيب الفرد منها(44.2) الف دولار، وهي اعلى قيمة من حيث نصيب الفرد نت الصادرات ، في حين جاء في المرتبة الثالثة عام 2018 إذ بلغت قيمة الصادرات (392,863)مليون دولار بينما بلغ نصيب الفرد ولنفس السنة (41.9)الف دولار، وأمَّا من حيث الواردات فقد جاء في المرتبة الاولى عام 2014 (360,696)مليون دولار فيما بلغ نصيب الفرد منها(39.8) الف دولار والتي تمثل اعلى قيمة من نصيب الفرد من الواردات ، وأمَّا في المرتبة الثانية جاء عام2016 إذ بلغت قيمة الواردات (350,388) مليون دولار، في حين بلغ نصيب الفرد(38,4) الف دولار، بينما جاء عام 2019 في المرتبة الثالثة إذ بلغت قيمة الواردات (347,450) مليون دولار، في حين بلغ نصيب الفرد منها (36.6) الف دولار.

ومما تقدم نستنتج أن للتجارة الخارجية دور كبير في تطور ونمو القوة الاقتصادية للإمارات لأنها تمثل الاساس الذي ترتكز علية الدولة من الناحية الاقتصادية والرفاهية.

الجدول(7) التجارة الخارجية وحصة الفرد والميران التجاري للمدة 2010-2020(مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	حصة الفرد من الصادرات الف دولار	اجمالي الواردات	حصة الفرد من الواردات الف دولار	الميزان التجاري
2010	238,328	28.8	234,711	28	3,617
2011	315,868	36.4	284,953	32.9	30,915
2012	375,514	42.2	316,707	35.6	58,807
2013	392,245	43.6	333,683	37.1	58,562
2014	401,367	44.2	360,696	39.8	40،671
2015	361,253	39.7	345,296	37.9	15،957
2016	360,626	39.5	350,388	38.4	10,238
2017	384,044	41.3	345,514	37.1	38,53
2018	392,863	41.9	333,838	35.6	59,025
2019	404,046	42.5	347,450	36.6	56,596
2020	335,238	36.1	293,726	31.6	41،512

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/

شكل(6) حصة الفرد من الصادرات والواردات للمدة 2010-2020(مليون دولار)

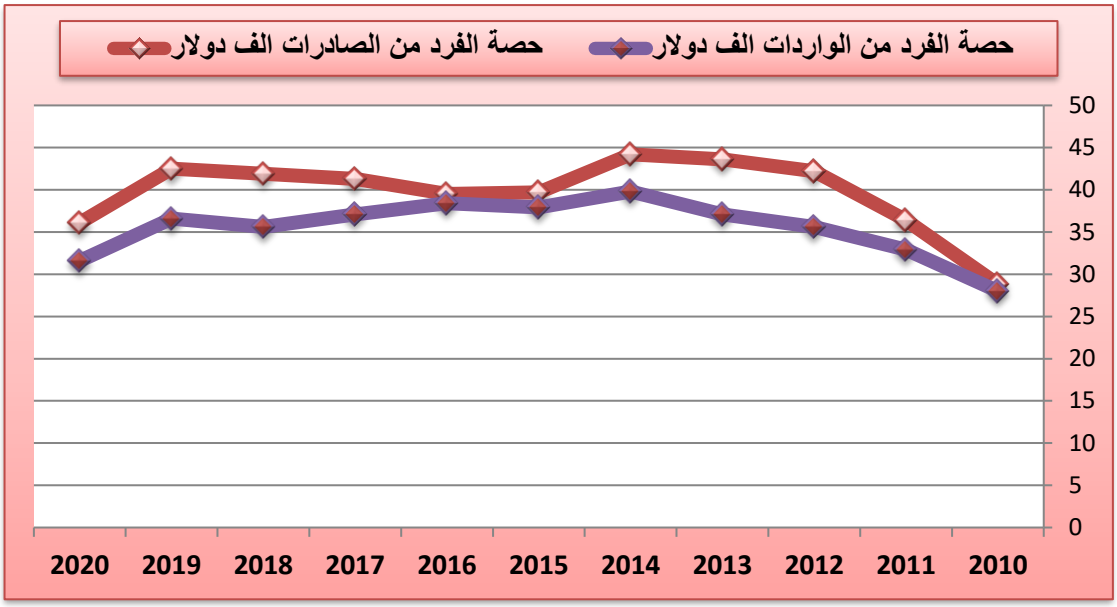

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (7).

الجدول(8)التجارة الخارجية لأهم الشركاء التجاريين للإمارات لسنتي 2019-2020(مليون درهم)

الدولة	الصادرات2019	الواردات2019	الصادرات2020	الواردات2020
أفغانستان	4,759.64	3,688.78	2,105.13	4,524.90
استراليا	900.26	6,281.45	741.16	12,192.10
البحرين	7,979.57	15,739.84	7,476.39	9,074.60
بلجيكيا	10,392.18	9,877.24	7,957.41	8,388.47
الصين	26,130.46	149,755.94	19,646.54	144,429.62
هونغ كونغ	17,444.44	9,981.94	11,374.59	4,692.70
مصر	9,696.62	8,606.24	9,973.32	11,780.14
فرنسا	3,519.22	23,893.05	2,347.92	24,832.19
ألمانيا	6,400.17	36,997.64	3,240.47	26,711.12
الهند	29,909,86	98,185.42	22,321.81	60,486,15
ايران	34,639,82	18,492,73	24,246,40	4,535,92
العراق	32,426,26	1,123,13	41,271,97	4,941,90
ايطاليا	1,722,66	24,417,44	2,395,29	24,087,54
اليابان	2,996,41	46,324,66	1,859,70	34,728,77
الكويت	21,432,12	7,523,39	18,463,66	4,197,12
كوريا الجنوبية	1606.44	14,101,15	1,062,17	14,905,73

روسيا	2,002,61	10,262,49	1,303,79	7,134,72
السعودية	57,190,44	25,139,68	54,568,34	23,782,43
تركيا	5,332,13	12,985,35	3,107,96	11,167,36
الولايات المتحدة الأمريكية	16,115,56	73,115,43	13,416,00	60,551,54

خريطة(2) حجم الصادرات وتوزيعها الجغرافي لأهم الشركاء التجاريين للإمارات لعام 2019(مليون درهم)

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (8) ومخرجات برنامج Arc Gis 10.3 .

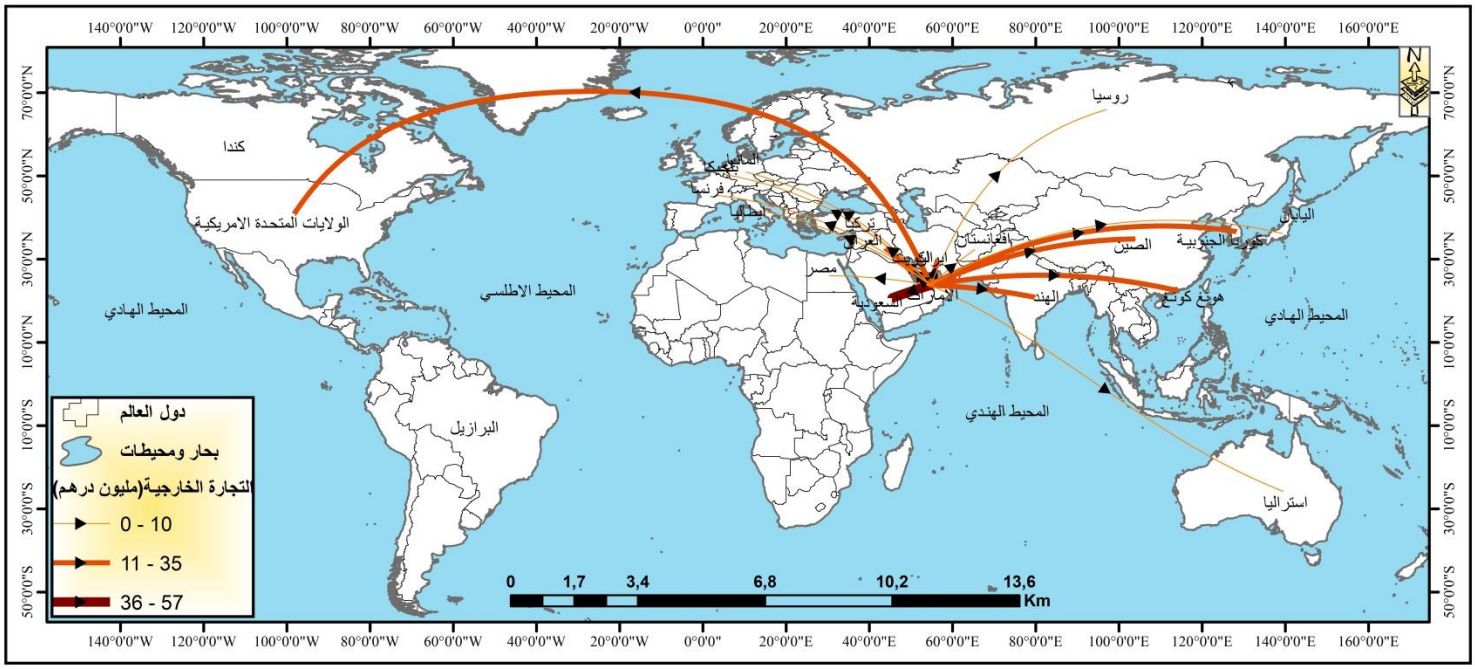

خريطة(3) حجم الواردات وتوزيعها الجغرافي لأهم الشركاء التجاريين للإمارات لعام 2019 (مليون درهم)

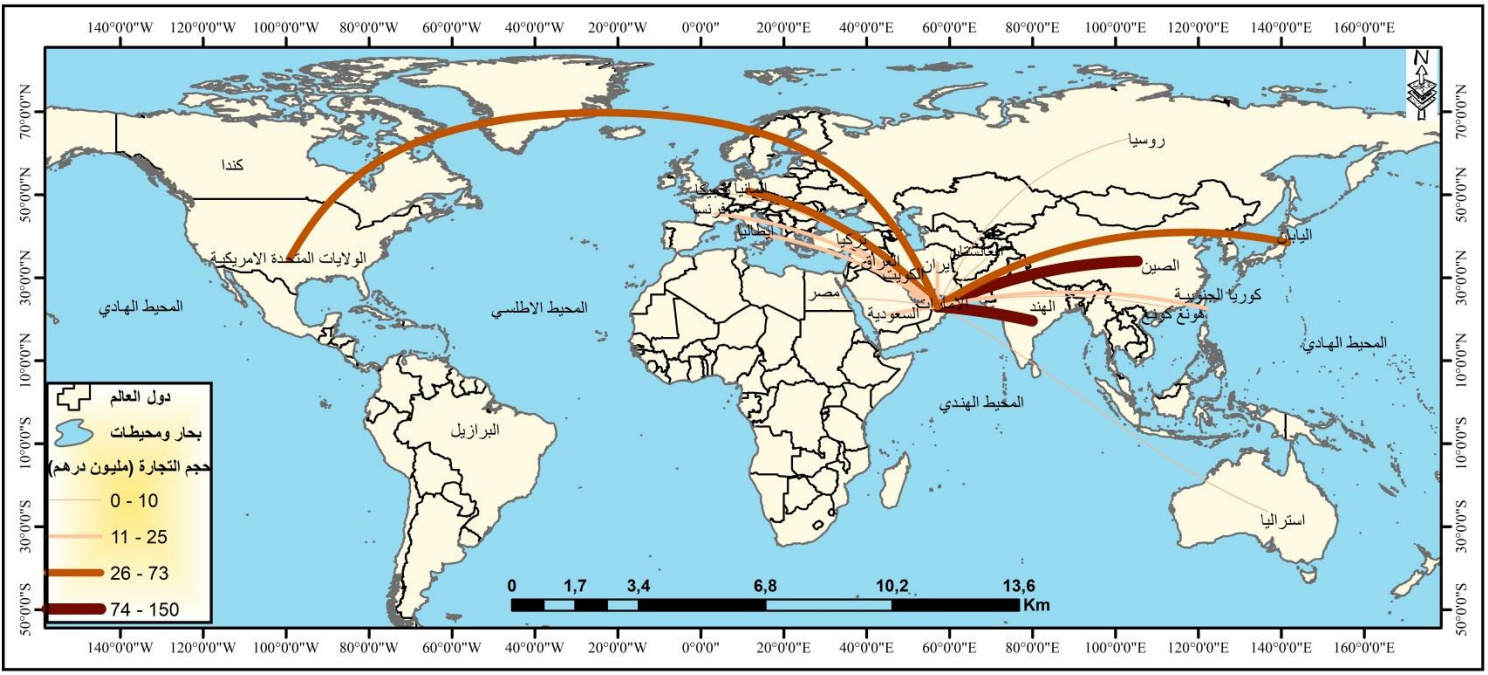

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (8) ومخرجات برنامج Arc Gis 10.3 .

خريطة(4) حجم الصادرات وتوزيعها الجغرافي لأهم الشركاء التجاريين للإمارات لعام 2020(مليون درهم)

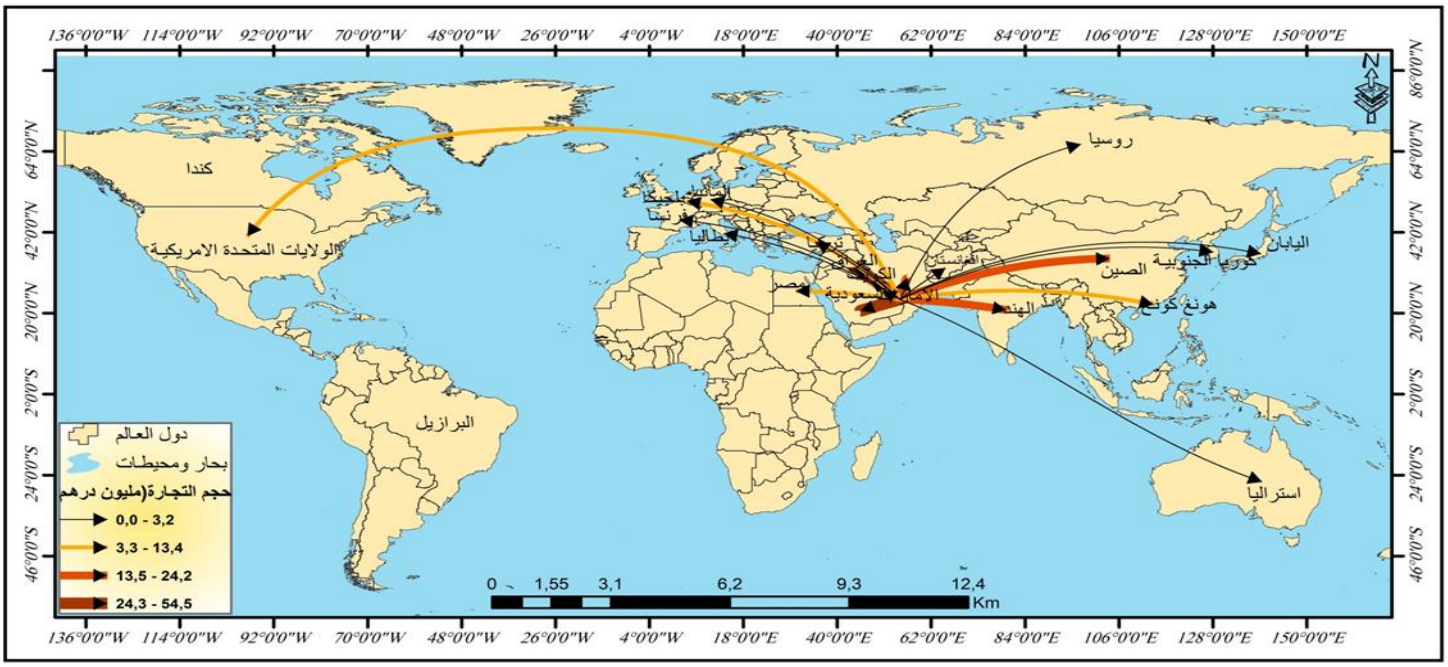

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (8) ومخرجات برنامج Arc Gis 10.3 .

خريطة(5) حجم الواردات وتوزيعها الجغرافي لأهم الشركاء التجاريين للإمارات لعام 2020(مليون درهم)

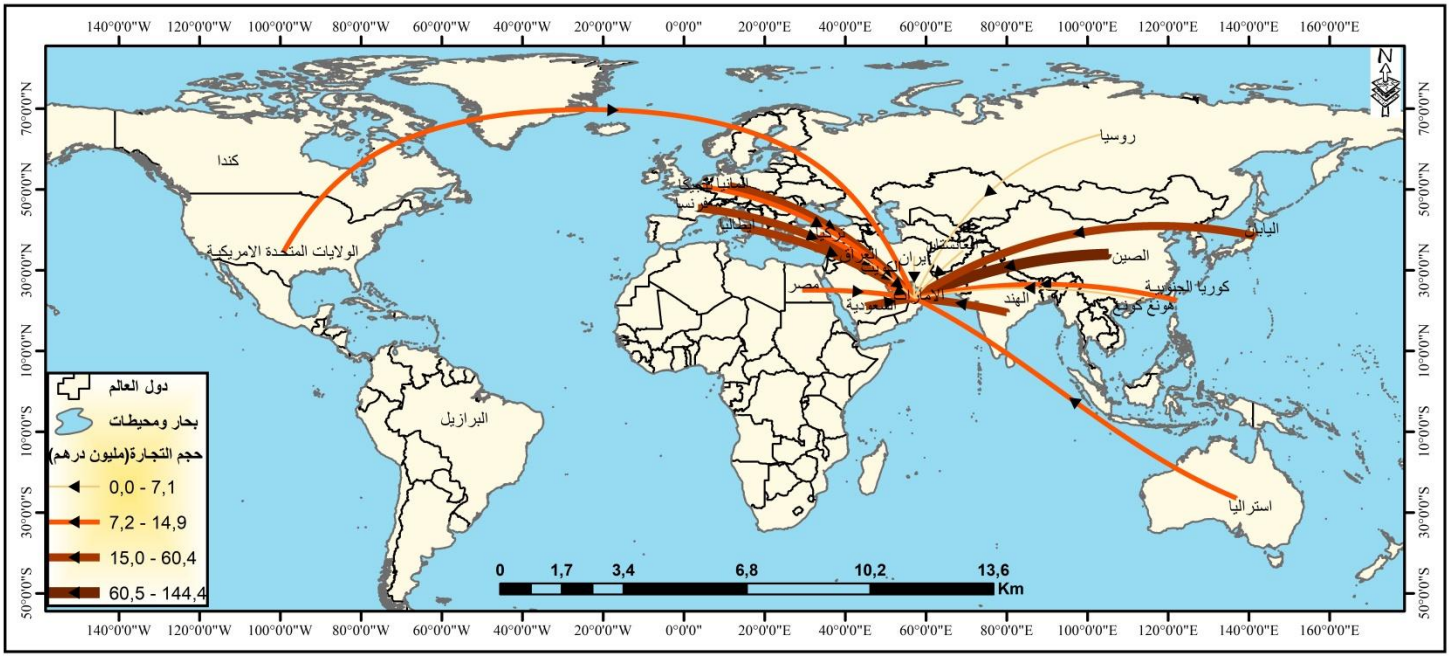

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (8) ومخرجات برنامج Arc Gis 10.3 .

2- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

يعرف الناتج المحلي بأنه قيمة الإنتاج من السلع والخدمات المتحققة خلال السنة (السلمان ، 2016:5). إذ يعد الناتج المحلي الإجمالي من الادوات الرئيسية لتحليل المتغيرات الاقتصادية لبيان القوة الاقتصادية للدولة(الصاوي :2016:6) إذ يتبين من خلال الجدول(9) إن عام 2018 جاء في المرتبة الاولى إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه(422,215)مليون دولار، بينما بلغ معدل النمو(9,5%) في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وللعام نفسة(45.1)الف دولار وهي اعلى قيمة من نصيب الفرد، فيما بلغ جاء عام 2019 في المرتبة الثانية إذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي(417,216)مليون دولار، فيما بلغ معدل النمو(1,2-%)، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(43.9) الف دولار وهي في المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد، في حين جاء في المرتبة الثالثة من حيث قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام2014(403,137) مليون دولار، بينما بلغ معدل النمو (3,3%)، في حين بلغ نصيب الفرد (44.4) الف دولار. فيما بلغت ادنى نسبة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010(289,787)مليون دولار، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وللعام نفسة (35,1) الف دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 (350,666) مليون دولار، وبلغ معدل النمو للعام نفسه (21,0%)، فيما بلغ نصيب الفرد (40.4)

الف دولار. فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012(374,591) مليون دولار بينما بلغ معدل النمو (6,8%) في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(42.1) الف دولار.

الجدول(9) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة2010-2020

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	معدل النمو%	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/ الف دولار
2010	289,787	-	35,1
2011	350,666	21,0	40.4
2012	374,591	6,8	42.1
2013	390,108	4,1	43.3
2014	403,137	3,3	44.4
2015	358,135	-11,2	39.3
2016	357,045	-0,3	39.1
2017	385,606	8,0	41.4
2018	422,215	9,5	45.1
2019	417,216	-1,2	43.9
2020	358,869	-14,0	38.7

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/

شكل(7) معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي للمدة2010-2020

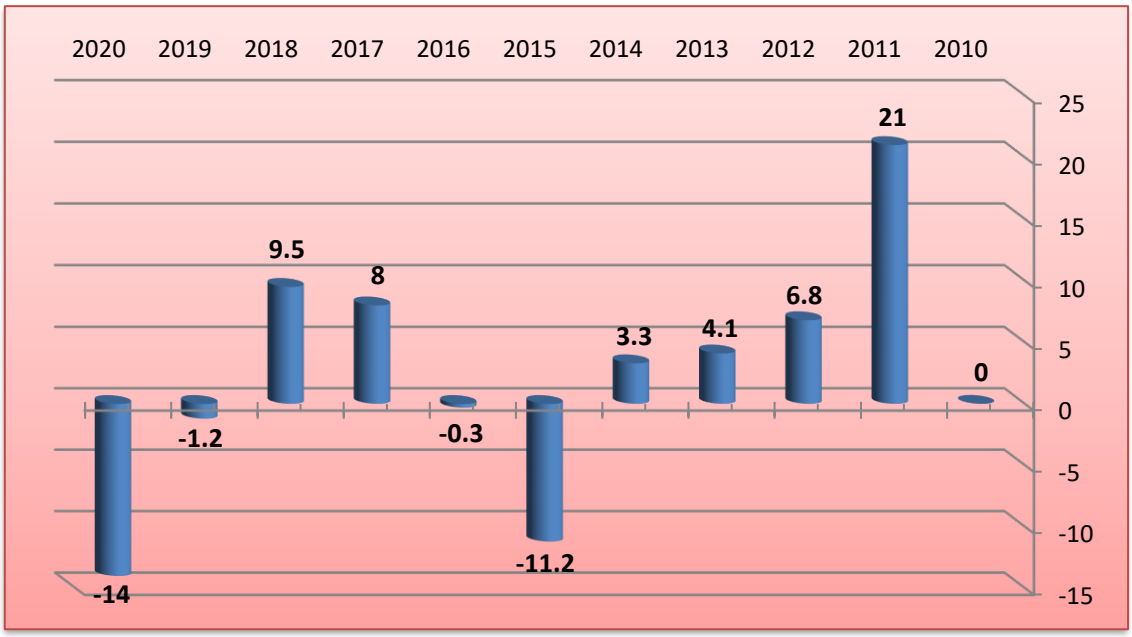

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (9).

3- مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

تعد من المؤشرات الأساسية لمعرفة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لذلك تعد احد المعايير التخلف والتقدم في تصنيف الاقتصاد للدولة(شبيب: 2020:332).

يتبين من خلال الجدول(10) إن الامارات تحظى بتنوع اقتصادي حيث تساهم العديد من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ جاء الصناعات الاستخراجية في المرتبة الاولى من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت اعلى نسبة لها في عام2012 (39.1%)، وأمَّا ادنى نسبة لها في عام 2020 إذ بلغت(17.2%) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط والغاز نتيجةً لجائحة كورونا، فيما جاءت في المرتبة الثانية الخدمات الاخرى إذ بلغت اعلى نسبة لها في عام 2020 (18,7%) فيما بلغت ادنى نسبة لها في عام2011 (11%)، في حين جاءت تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة لها في عام 2020(13.6%) فيما بلغت ادنى نسبة لها في عام2012(10.0%)، وأمَّا في المرتبة الرابعة جاء التشييد والبناء إذ بلغت اعلى نسبة لها في عام 2010 (11.0%) فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في عام 2013(8.1%)، في حين جاءت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة (10.0%) فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في عام 2011(6,0%), وأمَّا الصناعات التحويلية فقد بلغت اعلى نسبة مساهمة لها في عام2020 (9.7%) بينما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في عام 2013(7.5%)، وأمَّا النقل والتخزين إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة لها في عام2015(6.8%) فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في عام 2020(5.2%)، في حين بلغت اعلى نسبة مساهمة للأنشطة العقارية في عام 2016 إذ بلغت (6,8%) فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في عام 2011(4.4%)، في حين بلغت اعلى نسبة مساهمة للكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات في عام 2020 إذ بلغت (4.6%) فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة لها في الاعوام

2010 و2012و2013 إذ بلغت (2.5%)، في حين بلغت اعلى نسبة مساهمة للاتصالات في عام 2020 إذ بلغت (3.4%) فيما سجلت ادنى نسبة مساهمة لها في عامي 2012و2013 إذ بلغت (2.3%)، فيما سجلت أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية اعلى نسبة مساهمة لها في عام 2015 إذ بلغت (2,5%)، بينما سجلت ادنى نسبة مساهمة لها في عام2011 إذ بلغت (1.7%)، في حين جاءت الزراعة وصيد الأسماك في المرتبة الاخيرة من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت اعلى نسبة مساهمة لها في عام2020 (0.9%) في حين سجلت ادنى نسبة مساهمة في الاعوام 2012و2013و2014 إذ بلغت (0,6%).

ونستنتج مما تقدم أن لتنوع القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي دور كبير في زيادة ونمو القوة الاقتصادية للإمارات.

الجدول(10) مؤشر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات للمدة2010-2020

القطاعات / السنة	الزراعة وصيد الأسماك %	الصناعات الاستخراجية النفط والغاز%	الصناعات التحويلية %	الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات %	التشييد والبناء %	تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات	النقل والتخزين%	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية %	الاتصالات %	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين %	الأنشطة العقارية %	الخدمات الاخرى%	المجموع %
2010	0.8	31.1	7.9	2.5	11.0	11.9	5.8	1.8	2.9	6.9	4.9	12,5	100
2011	0.7	38.9	7.7	2.4	9.0	10.1	5.6	1.7	2.4	6.0	4.4	11	100
2012	0.6	39.1	7.7	2.5	8.2	10.0	5.5	1.8	2.3	6.1	4.7	11,6	100
2013	0.6	36.9	7.5	2.5	8.1	10.5	5.6	2.0	2.3	7.0	4.6	12,5	100
2014	0.6	34.1	7.8	2.6	8.3	10.5	5.7	2.2	2.4	7.8	5.0	12,8	100
2015	0.7	21.8	8.8	3.5	9.7	12.2	6.8	2.5	2.9	9.5	6.2	15,3	100
2016	0.8	19.3	9.0	3.7	9.4	13.0	6.1	2.4	3.1	10.0	6.8	16,4	100
2017	0.8	20.5	9.2	3.9	9.0	13.3	6.0	2.2	3.0	9.5	6.4	16,3	100
2018	0.7	26.0	8.7	3.8	8.5	12.3	5.6	2.1	2.8	8.5	5.3	15,7	100
2019	0.7	22.7	8.8	4.0	9.0	13.2	5.9	2.1	3.0	8.9	5.2	16,4	100
2020	0.9	17.2	9.7	4.6	9.3	13.6	5.2	2.0	3.4	9.8	5.5	18,7	100

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية

/https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages

4- مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر

يعدُ الاستثمار احد العناصر المهمة التي تبين مدى قوة الدولة الاقتصادية، إذ هيأت الامارات المناخ المناسب للاستثمارات الاجنبية مما جعلها أفضل دولة عربية في جذب تلك الاستثمارات(الباجوري: 2015:3) .إذ يتبين من خلال الجدول (11)أن قطاع الاستثمار الأجنبي شهد تطوراً كبيراً خلال مدة الدراسة، وذلك لجهود الامارات في توفير البيئة المناسبة للاستثمار، حيث بلغت قيمة الاستثمار في عام 2010(153,55مليون درهم) في حين بلغ حجم القوة العاملة للعام نفسة (4,731,781)مليون نسمة، وأمَّا في عام 2014 فقد قيمة الاستثمارات الاجنبية في الامارات تصل الى (393,394مليون درهم) فيما بلغ حجم قوة العمل في العام نفسة(6,286,325) مليون نسمة ، في حين بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في عام 2017(381,155مليون درهم) في حين بلغ حجم قوة العمل للعام نفسة(6,414,735) مليون نسمة، وأمَّا اعلى قيمة للاستثمارات الاجنبية جاء في عام 2019 إذ بلغت (453,873مليون درهم) فيما بلغ حجم القوة العاملة للعام نفسة(6,447,142) مليون نسمة.

الجدول(11)حجم الاستثمار الاجنبي وقوة العمل في الامارات للمدة 2010-2020(مليون درهم)

السنة	قيمة الاستثمار الاجنبي(مليون درهم اماراتي)	قوة العمل (نسمة)
2010	153,55	4,731,781
2011	161,603	5,360,469
2012	192,812	5,891,852
2013	240,28	6,149,579
2014	393,394	6,286,325
2015	329,466	6,339,424
2016	350,357	6,367,992
2017	381,155	6,414,735
2018	412,653	6,415,833
2019	453,873	6,447,142
2020	426,639	6,435,632

المصدر: وزارة الاقتصاد، الإحصاءات الاقتصادية، احصاءات الاستثمار https://u.ae/ar-ae/information

5- مؤشر الأنفاق على التعليم

أن الأنفاق على التعليم من المؤشرات التي تحدد نوعية الحياة الاقتصادية التي تعيشها الدولة ، فضلاً عن توظيف القدرات التعليمية في مجالات التطور التكنلوجي في الصناعة مما يسهم في زيادة

الإنتاج(بزقراد : 2017:38) . إذ يتبين من خلال الجدول(12) أن مساهمة التعليم في الناتج المحلي شهدت تطوراً كبيراً خلال مدة الدراسة، وذلك لجهود الامارات في توفير البيئة المناسبة للتعليم، إذ بلغت اعلى قيمة مساهمة في عام2020(7,231) مليون دولار، فيما بلغت نسبة المساهمة وللعام نفسة (2.0%) والتي تعد اعلى نسبة، فيما جاء عام 2019 في المرتبة الثانية إذ بلغت قيمة المساهمة(7,036)مليون دولار، في حين بلغت النسبة من الناتج المحلي(1,7%)، بينما جاء عام 2018 في المرتبة الثالثة إذ بلغت قيمة المساهمة (5,986)مليون دولار فيما بلغت نسبة المساهمة(1,4%)، في حين بلغت ادنى قيمة مساهمة في عام 2010 (2,559)مليون دولار فيما بلغت نسبة المساهمة وللعام نفسة(0,9%).

الجدول(12نسبة الانفاق على التعليم في الناتج المحلي للمدة 2010–2020 (مليون دولار)

السنة	مساهمة التعليم في الناتج المحلي(مليون دولار)	نسبة المساهمة %
2010	2,559	0.9
2011	3,169	0.9
2012	3,660	1.0
2013	3,880	1.0
2014	4,329	1.1
2015	4,489	1.3
2016	4,986	1.4
2017	5,826	1.5
2018	5,986	1.4
2019	7,036	1.7
2020	7,231	2.0

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/

شكل(9) مساهمة التعليم في الناتج المحلي للمدة 2010-2020 (مليون دولار)

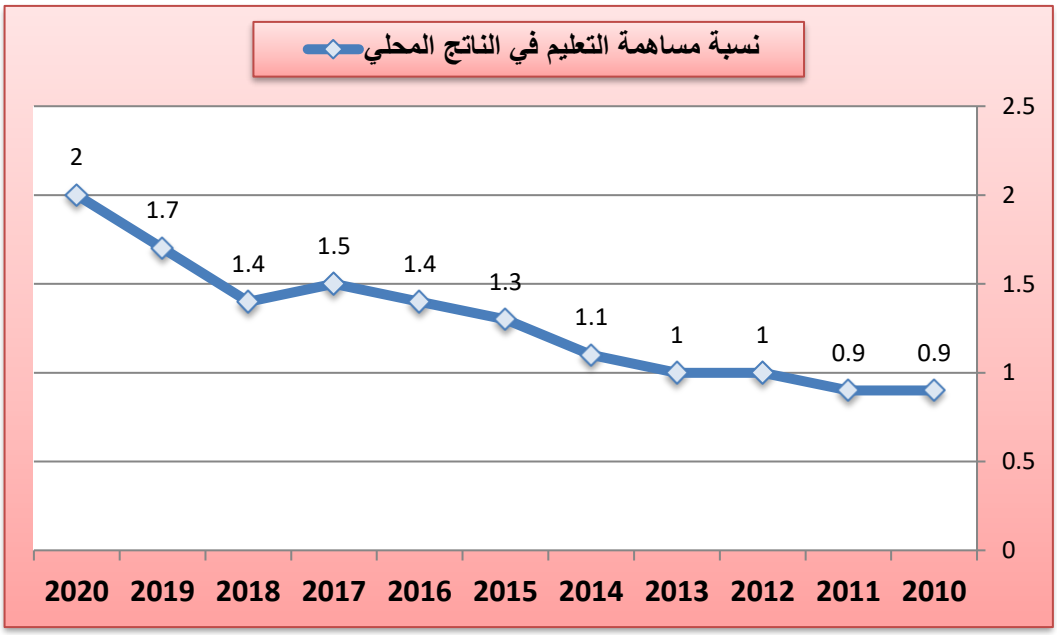

المصدر : بالاعتماد على بيانات جدول (12).

6- مؤشر تطور السياحة .

أصبحت الامارات بفضل الاستراتيجية السياحية الناجحة أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الاوسط(بزقراد : 2017:38). وتعتمد الامارات على السياحة كأهم مصادر الإيرادات لما لها من تأثير على القوة الاقتصادية لها، ويتبين من خلال الجدول(13) أن قيمة الايرادات والانفاق على السياحة قد تطور من سنة الى اخرى، إذ بلغت اعلى قيمة للأنفاق في عام 2019 إذ مثلت (33,383)مليون دولار، في حين بلغت الايرادات السياحية وللعام نفسة اعلى قيمة لها(38,421) مليون دولار، وأمَّا في المرتبة الثانية من حيث الأنفاق جاء عام 2018إذ بلغ (18,004)مليون دولار، فيما جاء عام 2020 في المرتبة الثانية من حيث الايرادات السياحية إذ بلغت (24,615) مليون دولار، في حين جاء عام2017 في المرتبة الثالثة من حيث الأنفاق إذ بلغ(17,645) مليون دولار، بينما جاء عام 2018 في المرتبة الثالثة من حيث الايرادات إذ بلغت (21,372)مليون دولار، وأمَّا ادنى قيمة من حيث الأنفاق جاءت في عام 2013 إذ بلغ (12,389) مليون دولار فيما بلغت ادنى قيمة للإيرادات وللعام نفسة (13,778) مليون دولار.

الجدول(13) قيمة الأنفاق والايرادات السياحية للإمارات للمدة2013–2020(مليون دولار)

السنة	الأنفاق على السياحة	ايرادات السياحة
2013	12,389	13,778
2014	15,221	15,848
2015	16,637	17,481
2016	17,127	19,496
2017	17,645	21,048
2018	18,004	21,372
2019	33,383	38,421
2020	15,085	24,615

المصدر: وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، الإحصاءات الاقتصادية https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/

نستنتج مما تقدم أن للمؤشرات الاقتصادية دوراً كبيراً في الكشف عن القوة الاقتصادية للدولة وذلك لما لها من اهمية في تحليل جوانب القوة الضعف في الاقتصاد ودورها في معالجة الضعف من خلال التخطيط السليم الذي يرمي الى زيادة القوة الاقتصادية للدولة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1- يعد الموقع الجغرافي للإمارات من اهم عناصر قوة الدولة على المستوى الاقليمي والدولي لما له من اهمية نسبية في تحديد شخصية الدولة من الناحية الاقتصادية والسياسية

2- بلغت اعلى كمية انتاج للمحاصيل الحقلية في عام 2010(1,664,003)مليون طن،وأمَّا إنتاج الخضراوات فقد بلغت اعلى كمية انتاج في عام 2020 إذ بلغت(336,580) الف طن، فيما بلغ إنتاج الفواكه فقد بلغت اعلى كمية انتاج في عام2016(445,646) الف طن.

3- تمتلك الامارات مخزون استراتيجي هائل من مصادر الطاقة العالمية وهو من أهم دعائم القوة الاقتصادية لها، إذ تمتلك كمية ثابتة من احتياطي النفط تقدر بـ(97,8) مليار برميل، ما عدى عام 2020 الذي بلغت فيه كمية الاحتياطي (107) مليار برميل وأمَّا من حيث انتاج النفط فقد بلغت اعلى كمية انتاج في عام 2016 إذ بلغ (3,088,2) الف برميل يومياً.

4- وأمَّا من حيث مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت اعلى قيمة في عام 2018 إذ بلغت (36,874)مليون دولار.

5- يتبين أن الامارات لا تعاني من العجز في الميزان التجاري فصادرات الامارات متفوقة على الواردات الأمر الذي جعل منها دولة ذات قوة اقتصادية تحظى بمكانه مهمة على المستويين الاقليمي والدولي.

6- يتبين إن عام 2018 جاء في المرتبة الاولى إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه(422,215)مليون دولار، بينما بلغ معدل النمو(9,5%) في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وللعام نفسة(45.1)الف دولار وهي اعلى قيمة من نصيب الفرد.

7- أن قطاع الاستثمار الأجنبي شهد تطوراً كبيراً خلال مدة الدراسة، وذلك لجهود الامارات في توفير البيئة المناسبة للاستثمار، حيث بلغت قيمة الاستثمار في عام 2010(153,55مليون درهم) في حين بلغ حجم القوة العاملة للعام نفسة (4,731,781)مليون نسمة

8- أن قيمة الايرادات والانفاق على السياحة قد تطور من سنة الى اخرى، إذ بلغت اعلى قيمة للأنفاق في عام 2019 إذ مثلت (33,383)مليون دولار، في حين بلغت الايرادات السياحية وللعام نفسة اعلى قيمة لها(38,421) مليون دولار.

ثانياً- التوصيات

1- الاستمرار بالاحتفاظ في حجم الفائض من الميزان التجاري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

2- استثمار الفائض من الناتج المحلي الاجمالي من خلال تعزيز الانشطة الاقتصادية بالشكل الذي يجعل من ذلك رافد للنمو الاقتصادي .

3- الاستمرار في دعم الانشطة الاقتصادية غير النفطية من جل تأمين مصادر مهمة تساهم في الصادرات وبالتالي زيادة القوة الاقتصادية للدولة.

المصادر والمراجع

1. Fatima Al Sayegh, The United Arab Emirates from Tribe to State, Gulf Book Center, Dubai, p. 11.
2. Sawsan Abdel Fattah, Landmarks of the Emirates, Cultural Complex, Dar Al-Mutanabbi for Printing and Publishing, Abu Dhabi, p. 7.
3. Mahmoud Abu Al-Ala, Geography of the Gulf Cooperation Council Countries, Al-Falah Library, 1988, p. 85.
4. Trending Press Limited, United Arab Emirates, Yearbook, London, 1999, p. 399.
5. Norman J. G pounds, political geography (New York NY McGraw-Hill, 1963)408
6. Ali Musa and Muhammad Al-Hammadi, The Geography of Continents, Dar Al-Fikr Al-Mashur, Damascus, 1997, p. 254.
7. Trending Press Limited, previous source, p. 38.
8. Wasan Ihsan Abdel Moneim, The Emirati Economy between the Repercussions of the Financial Crises and the Fluctuation of Oil Prices after 2008, p. 107.
9. Commercial International Bank, Economic Culture Learning Center, 4/5/2020 https://www.cibeg.com/ar/learning-
10. Muhannad Abdulmalik Al-Salman and Ahmed bin Bakr Al-Bakr, The Concept of Gross Domestic Product: A Descriptive Study, Saudi Arabian Monetary Agency, 2016, p. 5.
11. Abdel Hafez Al-Sawy, Maps of Turkey’s Economic Power, Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, 6/20/2016, p. 6.
12. Abdul Razzaq Ibrahim Shabib, Saeed Ali Muhammad, Using the ARDL Model to Analyze the Impact of Financial Liberalization on the Performance of the UAE Banknotes Market for the Period 2006-2019, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Special Issue Part 2, 2020, p. 332.
13. Khaled Abdel Wahab Al-Bandari Al-Bagouri, The Impact of Scientific Research on Economic Growth in Arab Countries, Faculty of Economics and Administration, Misr University of Science and Technology, 2015, p. 3.
14. Fayrouz Qatfan and Alba Bazgarad, indicators of tourism sector leadership, the experience of the United Arab Emirates, Al-Makar Journal for Economic Studies, Issue 1, 2017, p. 38